حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨١) ٢٠١٥/٠٣/١ م | www.al-badeel.org | Issue (181) 1/03/2015

بيع الأوهام في السوق السورية

حسام ميرو

لكثرة ترويج بعض المقولات من قبل الآلات السياسية والإعلامية تصبح تلك المقولات بمثابة أيقونات ومسلمات، ما يعقد بالفعل الغاية الأساسية التي وجدت من أجلها تلك المقولات. وفي الوضع السوري المعقد أصلاً لعبت الكثير من المقولات دوراً معرقلاً لفهم طبيعة الاستراتيجيات الدولية والإقليمية، والتي تتجاوز فيما ترمي إليه من مصالح الوضع السوري نفسه، ومصالح السوريين أنفسهم.

لقد تردّد مصطلح «الحل السياسي» في سورية من قبل أطراف سياسية داخلية، ومن قبل أطراف خارجية، حتى باتت مقولة «أن لا حل إلا الحل السياسي» محل إجماع بين أفرقاء كثر، وهو ما تشير إليه معظم لقاءات السياسيين السوريين بدوائر صنع القرار «مهما تباينت في تحليلها للوضع السوري»، حيث تتبنى دولاً كبرى مقولة «الحل السياسي في سورية»، لكن من دون إشارة إلى ماهية الحل السياسي، أو كيف يمكن تحقيق الحل السياسي، ومن هي القوى التي يمكن أن تمثل الحل السياسي في النظام والمعارضة على حد سواء.

وتفند الدول الداعمة للنظام أو الدول الداعمة لقوى معارضة مسلحة ذلك الدعم بأنه من باب عدم كسر التوازن بين الطرفين، بما يكفل تحقيق الحل السياسي في وقت لاحق، وعلى الرغم من امتلاك هذه الحجة أساساً واقعياً، ينطلق من فرضية أن الحل السياسي يجب ألا يقوم على منطق الغالب والمغلوب، إلا أن العمل السياسي الذي يجب أن يكون مصاحباً لعملية الحفاظ على التوازن غير موجود بما يكفل فعلياً الذهاب نحو الحل السياسي، كما أن مهمة الأطراف المهتمة بالحل السياسي أن تعمل من أجل إبقاء وتيرة العمل العسكري قيد الضبط، وعدم انفلاتها من عقالها، بما يجعل إمكانية أي حل سياسي مستحيلة، ومن هذا المنطلق، فإن قصف المدنيين بالبراميل المتفجرة ليس عملاً عسكرياً، وهو عامل ضغط على المدنيين الذين هم غاية الحل السياسي، فلماذا لم تضغط القوى الداعمة للنظام عليه لكي يوقف البراميل المتفجرة، إلا إذا كانت تلك القوى بالفعل راغبة في أن يمضي الصراع السوري في طرق أخرى، ليس من ضمنها، ولا وارد فيها للحل السياسي.

وهناك أطراف سياسية معارضة تبنت مقولة «الحل السياسي» دون غيره، وعلى الرغم من مضي الواقع نحو الصراع المسلح، بقيت على دأبها بتكرار مقولة «أن لا حل إلا سياسياً»، ولم تفتح أي حوار جدي مع القوى المسلحة، فكيف لها أن تذهب إلى حل سياسي دون أن تكون قادرة على كسب بعض القوى العسكرية إلى جانبها لكي يكون حضورها فاعلاً، بل لتكون من الأساس قادرة على أن تسهم في دفع الحل السياسي؟.

الكثير من الأسئلة التي يمكن طرحها لامتحان جدية قناعة الدول الفاعلة في الملف السوري بضرورة الحل السياسي، وأنه الخيار الوحيد الممكن، ومن تلك الأسئلة: هل سعت إيران إلى حل سياسي؟ أم أنها زجّت بكامل قوتها لعرقلة هذا الحل؟. وهل سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حل سياسي، أم أنها تركت الأوضاع في سورية تذهب إلى حالة اهتراء وفوضى؟ وهل كانت روسيا مقتنعة بحل سياسي، أم أنها فعلت كل ما يتنافى مع متطلبات الحل السياسي؟.

نتحدث عن طهران وموسكو وواشنطن، فهذه أبرز العواصم التي عملت على ترسيخ مقولة «الحل السياسي»، وهي نفسها التي جعلت منه الحل المستحيل في سورية.

والآن، يبرز مصطلح محاربة الإرهاب، ولا عجب أن واشنطن تحدثت إلى معارضين سوريين خلال الشهر الماضي حول إمكانية التعاون مع الأسد من أجل دحر الإرهاب، باعتبار أن الإرهاب أصبح أولوية دولية، وأنه لا يمكن القفز إلى الحل السياسي قبل محاربة الإرهاب، وعلينا ألا نستغرب إذا أصبحت مقولة مكافحة الإرهاب أيقونة أخرى من أيقونات السياسية الإقليمية والدولية، وإذا أصبح الحديث عن حل سياسي شيئاً من الماضي، فطالما أن الحوامل الوطنية للقضية السورية ضعيفة ومرتهنة فكل شيء ممكن، خصوصاً أن الاستراتيجيات الإقليمية والدولية غير معنية بمأساة السوريين، وإنما بتحقيق مصالحها، وتغيير الوقائع على الأرض بما يحقق تلك المصالح.

ويبقى أن الساحة السورية أصبحت ساحة لتسويق الأوهام.

هل للغرب مصلحة في تهجيرهم؟

"داعش" تدخل الآشوريين على خط الصراع في سورية

عصام عطا الله

يعود تاريخ الآشوريين الذين يشكلون إحدى الأحجار الجميلة المكونة للفسيفساء السورية لحوالي الألف الثالث قبل الميلاد، وقد برز اسمهم مؤخراً على وسائل الإعلام بعد وصول المعارك لمناطقهم، ونزوح الآلاف منهم، وذكرت وسائل الإعلام أنّ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) اقتحم عدة قرى آشورية، واعتقل العشرات من دون أن يُعرف مصيرهم.

وركّز الإعلام، ولا سيما الغربي، على الأحداث الجارية باعتبار الآشوريين ينتمون للطائفة المسيحية، المدرس عبد الجبار من ريف حلب الشرقي المقرب من تنظيم «الدولة الإسلامية» : «ذكر الإعلام جزءاً بسيطاً من الحقيقة وتعمد تغييب أشياء كثيرة لغايات خبيثة في أنفسهم»، فيعتقد أنّ الغرب يريد من الصراعات الدائرة في سورية أن تأخذ انعطافات طائفية وقومية حادة، ويندرج في هذا السياق البيان الصادر من البيت الأبيض "هذه الهجمات ما هي إلا الجولة الأحدث في الاعتداءات التي ترتكبها عناصر تنظيم داعش ضد مواطني المنطقة الأبرياء»، وأدان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي حرق منازل وكنائس الآشوريين وتشريد الآلاف واختطاف عدد كبير من المدنيين المسيحيين من بينهم مسنين وأطفال ونساء، كما يُعتقد أنَّ الهدف إفراغ المنطقة من المكون المسيحي، ودفعه للهجرة إلى أوروبا، وفي هذا السياق يقول المحامي أبو عبدالله من ريف حلب الشرقي: «يعطي الغرب تسهيلات وحوافز للمسيحيين السوريين للهجرة إلى أوروبا بدلاً من حمايتهم، وحثهم على التمسك بوطنهم وأرضهم»، ويغلق الغرب حدوده بوجه السوريين الآخرين، مما يدلل حقيقة على نية الغرب اقتلاع المسيحيين من أرضهم وحضارتهم، فندر أن يرجع من سافر لأوروبا.

وتركت هذه المواقف الدولية المميزة بين السوريين على أساس خلفيتهم الدينية ردود فعل غاضبة، و استياء في الوسط العربي والسني تحديداً إذ لم يأت الإعلام على ذكر المتضررين من العرب السنة، والذين يشكلون الغالبية في كثير من المناطق، يقول المحامي أبو عبدالله : "لم يتطرق الإعلام نهائياً للعرب السنة الذين هربوا من مناطقهم خوفاً من تقدم القوات الكردية»، إذ يخشى العرب تحميلهم أخطاء تنظيم الدولة كما حصل في العراق، يتابع أبو عبدالله: "المجازر التي ارتكبتها الميليشيات الإيزيدية بحق العرب السنة في العراق رداً على التنظيم زرعت الخوف في قلوب العرب الذين يخشون حدوث الأمر ذاته معهم»، فالبلاد مقبلة على انقسامات عامودية، لا يعرف أحد نهاية لنيرانها إذا اشتعلت، وستقضي على قرون من التعايش السلمي.

إذ يعيش الآشوريون في المنطقة(القامشلي وما حولها) منذ آلاف السنين وكانت مدينة (شباط أنليل) القريبة من القامشلي أبرز مدن الدولة الآشورية، وعاشوا لاحقاً إلى جانب العرب مشكلين مجتمعاً واحداً ومحافظين على هويتهم الثقافية، يقول محمود أحد الناشطين من الحسكة: «لم نشعر يوماً أنّ الآشوريين غرباء عن المجتمع السوري، فهم مكون أصيل لم يسهم في بناء سورية فقط بل رفد الآشوريون الحضارة الإنسانية فهم من اخترع الساعات الشمسية، وبرع في علوم الطب».

ويستبعد المواطنون العرب أن يكون لهجوم التنظيم أي بعد طائفي أو عرقي لأنّ تنظيم الدولة لا يعترف بالانتماءات القومية والعرقية، يقول الناشط محمود : "هدف تنظيم الدولة السيطرة على الطريق الدولي الذي يربط بين الرقة والقامشلي، وكل المناطق الممتدة من ريف حلب الشرقي حتى جنوب محافظة الحسكة»، فتل تمر مدينة مهمة واستراتيجية للتنظيم لتحقيق اتصال جغرافي من دون النظر للمكون الموجود، وكذلك تل حميس الذي سيطرت قوات الحماية الكردية عليه عقب معارك استمرت ما يقارب عاماً، وعقب سيطرة التنظيم على عشرات القرى.

ويرجع تنظيم الدولة أسره للآشوريين لمشاركتهم بالقتال إلى جانب النظام وقوات الحماية الكردية، لا لانتمائهم الديني، يقول أبو عمرو من تنظيم الدولة: « نجحت القوات الكردية في توريط الآشوريين بالقتال إلى جانبها ضد الدولة الإسلامية بعد أن تحول المجلس العسكري السرياني لفصيل تابع للقوات الكردية، وتحول المناطق ذات الغالبية الآشورية لنقطة ارتكاز لمهاجمة الدولة الإسلامية، علماً أنّه كان هناك تفاهم ضمني بين الآشوريين والدولة الإسلامية على عدم اعتداء أي طرف على الآخر»، فالتنظيم ينظر للآشوريين المحتجزين عنده على أنهم أسرى حرب، يتابع أبو عمرو» جُلّ من اعتقلهم المجاهدون من المحاربين سواء من الآشوريين أو الكرد أو العرب (ميليشيا دهمان الجربا) والدليل على عدم استهداف المدنيين وجود آشوريين في منازلهم حتى الآن»، ولا يقبل التنظيم الاتهامات الموجهة له، باعتبار الدين الإسلامي يحرّم الاعتداء على المسيحيين، يتابع أبو عمرو: «تسري على الأسرى الآشوريين أحكام الحرب لا أحكام أهل الذمة، ونتحدى أن يثبت أحد قتل مسيحي واحد بريء على يد المجاهدين».

ويخشى قسم من السوريين أن يكون تلميع صورة نظام الأسد أحد أهداف المعارك الدائرة في المناطق والقرى الآشورية، فلطالما سوّق النظام نفسه حامياً للأقليات، ويريد أن يثبت أنّ زواله سيؤدي لاستئصال الأقليات، يقول الناشط أبو محمد من حلب: « بتنا نشعر أنّ العالم يريد تعويم بشار الأسد من جديد، فالإعلام يركز على الأقليات وما تتعرض له، ويتغاضى عن الجرائم التي تتعرض لها الأكثرية»، فالمجتمع الدولي يريد رئيساً من الأقلية باعتباره أقدر على حماية الأقليات، يتابع أبو محمد: « ويتناسى أنّ الأقليات ولا سيما الآشوريون تناقصت أعدادهم بشكل كبير زمن الأب والابن».

وقد يدفع التقدم الذي حققته القوات الكردية لانتعاش الحلم الكردي، ولا سيما أنه جاء بعد النصر الكبير في عين العرب، فالكرد باتوا قوة موثوقة من التحالف الذي يدعمهم بالطيران في كل معاركهم، ويسعى الكرد لوصل هذه المناطق بعين العرب، مما يسهل لاحقاً إقامة إقليم كردي على غرار إقليم كردستان شمال العراق، يقول المحامي محمود: « تعزف قوات الحماية الكردية على وتر النظام نفسه بالدفاع عن الأقليات، وتتجاهل حقيقة استحالة حصول الأقلية على الأمن إذا لم يتحقق للأكثرية قبلها» ، فهذه النظرة الضيقة التي يشجعها الغرب بسياساته قد تعزز الانقسام العمودي في المجتمع السوري في ظل غياب مشروع وطني واضح المعالم يتصدى لهذه المخططات، يقول المحامي محمود: « الآشوريون يريدون الحفاظ على هويتهم وكذلك الكرد والتركمان وكذلك السنة والعلويون و...والقائمة تطول ونسي الجميع أنهم يركضون خلف سراب، إذ يستحيل حماية حقوق المكونات خارج إطار مشروع جامع يحقق العدل، وينصف الجميع»، فالأحلام إما تتحقق للجميع وإما دخول المنطقة في صراع لا يعلم نهايته.

وتخدم هذه الانقسامات النظام وتنظيم "الدولة الإسلامية" على حد سواء، فالنظام يعيش الآن على التناقضات التي زرعها عبر سنين طويلة من حكمه، يقول الناشط أبو محمد: «نجح النظام في توظيف أقليته الخبيثة من الشبيحة والمنتفعين داخل الأقليات والأكثرية، فداخل الآشوريين أقلية مرتبطة بالنظام وداخل الكرد مثلها وداخل العرب، وأفسدت هذه الأقلية الفاسدة الحياة على الجميع، ووجد النظام الفرصة سانحة لاستثمارها، لأنه يدرك استحالة عيشه ضمن مشروع وطني جامع». إن النظام السوري يقتات على تخويف السوريين من بعضهم.

أما تنظيم الدولة الإسلامية الذي فشل بإيجاد حاضنة حقيقية في الوسط السوري والسني خصوصاً فإنه يعمل على ربط مصير أبناء المنطقة من العرب السنة به من خلال الإيحاء بأنهم مستهدفون من قبل الأقليات التي اجتمعت (العلويون، الكرد، الآشوريون) للحرب ضدهم مدعومة من قبل قوات التحالف، وإن لا يعبر عن ذلك صراحة لتناقض هذا الخطاب القومي مع منظومة التنظيم العقائدية العابرة للقوميات والأعراق، يقول المدرس عادل من ريف حلب: «جذب تنظيم الدولة كثيراً من العراقيين ليس حباً به، بل خوفاً من البديل (سيطرة الميليشيات الشيعية) ويعمل على الخط نفسه في سورية، ويبدو أنه ينجح –لحد ما– في مسعاه»، فأخطاء الآخرين، ووقوف قسم منهم إلى جانب النظام يعزز خطط التنظيم ويدعمها.

الدولة الفاشلة.. جذر التغريبة السورية

■ باسل أبو حمدة*

تعقبت حالة الاستعصاء على جبهة الربيع السوري تحليلات سياسية وفكرية كثيرة أفضت إلى تشخيصات صبت في معظمها في خدمة حالة مماثلة من الاستقطاب الشديد بين معسكرين اثنين لا ثالث لهما، الموالاة والمعارضة، راحا يتراشقان الاتهامات حول مسؤولية ما آلت إليه الأحداث من كوارث ، لكن أي منها لم يصل إلى خط الاستدراك النهائي في ما يتعلق بالمعالجات الممكنة للخروج من النفق المظلم الذي طال أجله فاتحا الجرح السوري على امتدادات زمنية مجهولة، فخط الاستدراك هذا يتخطى دائرة المقاربات السياسية العابرة في هذه الحالة، ويشهر بوضوح الحاجة إلى مقاربة تشريعية قانونية حول ماهية الكيان السياسي السوري، وتنفض أوهام حسم المعركة، وتزيل مفردة الانتصار من القاموس السياسي السوري في هذه المرحلة البدئية من تاريخ البلاد.

عندما يتحدث رأس النظام السوري عن فشل سياسي وفشل أخلاقي وفشل على المستوى الوطني، فإنه يتحدث عن فشله هو، ويعيد التأكيد على ما ذهبت إليه مختلف أطياف المعارضة السورية منذ زمن بعيد يمتد إلى ما قبل اندلاع الثورة السورية المعاصرة، والذي يفيد بأن الوصف الأقرب إلى واقع ما يجري في سوريا لا يتعدى عبارة الدولة الفاشلة، التي صاحبت ملامح الفشل والخذلان الدامغة فيها إرهاصات تشكلها الأولى في كنف لعبة الأمم ومنظومة المحاصصة الجيوسياسية خلال مرحلة الانتدابات في الجغرافيا التي خلفتها الإمبراطورية العثمانية البائدة، ولقد تكرست تلك الملامح وتفاقمت وتصدرت المشهد كله مع تكريس حكم العائلة (عائلة الأسد) وامتداده الزمني القياسي، وما عنى ذلك من تصفية مطلقة لشروط الحياة السياسية التي يتطلبها أي كيان سياسي يصف نفسه بالدولة.

لا ترمي هذه المقدمة إلى مراجعة التاريخ السياسي لسوريا بعد الاستقلال، بقدر ما هي محاولة لضبط أوتار التشخيص السليم للداء، وما يستدعيه من ضرورة للتركيز على معالجات تستجيب له وتقدم الترياق المناسب لحالة الاستعصاء الدامية على هذه الجبهة من ربيع عربي كتب له أن يتمهل الخطى ولو إلى حين، والداء في هذه الحالة يتجلى بوضوح بدولة فاشلة عمرها مديد وقواعدها راسخة في كل مظاهر الحياة في الجغرافية السورية، وبين مكونات الشعب السوري، ولا سيما في البنى الفوقية فيها، الأمر الذي يشكل العقبة الرئيسية أمام أي مبادرة سياسية أو تسوية سياسية بين الأطراف المتصارعة على الأرض، تلك المبادرات التي وإن كتب لواحدة منها أن ترى النور، فإنها لن تخرج، بأي حال من الأحوال، عن دائرة حلول ترقيعية غير قابلة للحياة طويلاً، ولن تعدو كونها تسويفا لاستحقاق التغيير السياسي في سوريا، ومد الدولة الفاشلة بوسائل إضافية تساعدها على البقاء.

أما المتغيرات الاستثنائية التي شهدتها الثورة السورية المعاصرة خلال السنوات الأربع ونيف من عمرها، على غرار الأسلحة والأسلمة والطائفية والتدخل الخارجي، فإنه لا يمكن قراءتها خارج صندوق الدولة الفاشلة ذاتها، التي تنظر إلى ذلك الاستحقاق من منظار وجودي، وعلى قاعدة الغالب والمغلوب، التي تتغذى على جراحات سائر مكونات الشعب السوري بمختلف مشاربه، والتي تشكل نقطة الارتكاز الوحيدة لحالة إنكار غير مسبوقة لتلك المكونات ومتطلباتها على مستوى الطموح المشروع في الانتقال من ظلمة الاستبداد إلى فجر الديمقراطية، لا بل إنه يمكن القول إن التداعيات الكارثية للدولة السورية الفاشلة قد فاقت كل التوقعات، بعد أن تمكنت من شيطنة الثورة السورية، ومن جر قواها إلى مواجهات جانبية بعيدة كل البعد عن الهدف الرئيسي للثورة، متمثلا بإسقاط نظام الطاغية، و بناء دولة القانون والمواطنة.

خط الاستدراك الأول على المقلب الآخر ، يشير ،إذن، إلى ضرورة استدعاء المرتكزات التي قامت عليها الثورة السورية وإعادتها إلى مفرداتها الأولى المعبر عنها في وجع الناس ونبض الشارع وقواه الحية في الداخل والخارج، التي لا غنى عن حضورها القوي في أي حل سياسي يستجيب لمتطلبات تغيير حقيقي بعيدا عن أوهام التسويات الموضعية العابرة، التي يسعى النظام إلى تكريسها بأساليب رخيصة وقذرة سلاحها القتل والتجويع والتهجير ومزيدا من القمع، وما مقترح المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي مستورا بوقف جزئي لإطلاق النار في حلب إلا خطوة على هذا الطريق المفضي بالضرورة إلى مقولته الشهيرة التي تفيد بأن النظام (الدولة الفاشلة) جزء من الحل وليس العقبة الرئيسية أمامه ، وكذلك تلك المنتديات التي تعقد هنا وهناك، والتي تفتقر إلى أدنى شروط التفاوض لا الحوار، لا لشيء إلا لأنها ناقصة التمثيل والأهلية، وليس المقصود هنا عدم مشاركة قوى سورية أخرى لها ثقلها في تلك المنتديات فحسب، بل لأن التشكيلات السياسية والعسكرية السورية المعارضة لا تزال في مرحلة التشكل الجنيني، التي لم تفصح بعد عن الشكل النهائي للوليد الموعود المؤهل لتمثيل الشعب السوري، والقادر على انتزاع حقوقه من بين فكي الأسد.

لا أحد ينكر الحاجة الملحة إلى حل سياسي يوقف مسلسل التغريبة السورية ويضع حدا لمعاناة الشعب السوري، لكن ليس على قاعدة الدولة الفاشلة أو حالة اللادولة السائدة من أكثر من نصف قرن، وليس على قاعدة تجاهل مفردات طرأت على المشهد خلال محاولات النظام لوأد الثورة وفي مقدمتها ما يرقى إلى تسميته بالاحتلال الإيراني لسوريا، والتركيز على مفردة واحدة من تلك المفردات متمثلة بالتطرف، تلك المفردات وغيرها الكثير التي تؤكد بشكل قاطع أن القضية السورية تضرب بجذورها العميقة إلى ما قبل الربيع العربي بزمن طويل تخللته أحداث جسام لا تقل أهمية عن نظيراتها الحالية، وعلى رأسها اغتيال الحياة السياسية في البلاد على يد دولة فاشلة تستدعي بناء دولة غير فاشلة تتناقض تماما مع شبه الدولة الجاثمة على صدر الشعب السوري.

* كاتب فلسطيني.

مركزية سوريا وأهمية ثورتها

فيكتوريوس بيان شمس

اختلفت الثورة السورية عن غيرها من الثورات في العالم العربي، ليس لأنّها الأخيرة التي مازالت مشتعلة وقد تحالفت ضدها كل قوى العالم، بل لأنّها الثورة السورية بالتحديد. هذه الثورة التي اشتعلت في بلد، يعرف من يسيطرون على السلطة فيه أهمّية موقعه، هذا ما عبّر عنه بشار الأسد أكثر من مرّة عبر إطلالاته الإعلامية، وهو موقع استراتيجي هام، يسميه عالم الجغرافية السياسية الألماني «ماكيندر»: «قلب العالم»، والذي ربّما تحتل سوريا فيه، موقع المركز، وكل ما عداه، هو «هامش العالم». وبالنسبة لنفس الاستراتيجي الألماني، فإن من يسيطر على «قلب العالم»، يسيطر على العالم كلّه، ويمسك بكل مفاصله. من الضروري هنا القول، إن كل نظريات الرأسمال العالمي على تنوّعه وتعدّده، جُرِّبت في سوريا، بما فيها نظرية مالتوس «حول مبدأ السكان»، والتي إذا ما تم التدقيق بتطبيقاتها الحالية، سيكتشف أن الواقع ليس بالشكل الذي كانت عليه النظرية عند إنتاجها، ومسألة ازدياد عدد السكان، مقابل تقلّص المساحات القابلة للزراعة، وبالتالي شُح الموارد الغذائية نسبة للعدد السكان المتزايد باضطراد كمتوالية رياضية، مسألة فيها نظر من زاوية رأس المال حصراً، والذي يحتل فيه النظام السوري موقعاً كومبرادورياً مرموقاً، كان فيما مضى يتعدّى حدود سوريا إلى جوارها. وهو المسؤول الوحيد عن تراجع الوضع المعيشي للشعب السوري، والذي استدعى الثورة عليه في مرحلة لاحقة كنتاج طبيعي لما زرعت يداه. لكن الاختلاف الذي طرأ على النظرية في الوضع السوري الحسّاس جغرافياً، والذي يدرك جميع اللاعبين الأساسيين فيه مدى أهميته، أن سوريا على حدود فلسطين من جهة، وتطل على أهم منابع النفط في العالم من جهة ثانية، وأن الاجتهاد في شكل النظام ومضمونه هنا، غير مسموح. هذا ما يفسر من جانب آخر تساهل العالم كلّه مع النظام السوري في عملية تهجير ما يقرب من ثلثي الشعب السوري إلى البلاد البعيدة، والعمل على إنهائه بشكل مبرم، سواء بالقضاء على حضارته عبر تدمير أوابده لضرب ذاكرته، وكل عوامل توحّده. أو طائفياً بما يساهم بإعادة إنتاجه نظاماً ضعيفاً هزيلاً، لا تتعدّى أولويته الحفاظ على استمراره، وسط تخبّطه بمآزق وويلات خلّفتها حربه على شعبه، ستستمر لسنوات طويلة بعد انتهائها، ولن يقوى على معالجتها أي نظام بسهولة.

هذا لا يعني أن النظام كان قوياً قبل الثورة عليه، فما يحصل ليس سوى محاولة معقّدة لإعادة إنتاجه من جديد، بينما كان يُجدّد نفسه فيما مضى بيسر وسهولة، مستفيداً من العديد من الملفّات الإقليمية الحسّاسة التي كانت في الوقت نفسه أولويات شعبه، قبل أن يعمّ مناخ التغيير في العالم العربي انطلاقاً من تونس، والذي له تربة خصبة في سوريا بسبب السياسات الجائرة على مدى عقود.

وما حصل في تونس، وبعده في ليبيا ومصر واليمن والبحرين وغيرها، لا يشبه ما حدث في سوريا، وإن تشابهت بعض التفاصيل بسبب تشابه الأنظمة. فالشعب السوري، كما غيره من شعوب المنطقة، حاول أن يعبّر عن تضامنه مع الثورات العربية كلّها بالسبل القليلة المتاحة أمامه، إلا أن التعبير الديموقراطي الحقيقي عن ذلك، كان يحتاج للقيام بثورة، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، للتخلّص من نظام، متضامن مع أقرانه، متعاون معهم، يشبههم بصلفه وعنجهيته وظلمه وديكتاتوريته، ولن يسمح للشعب السوري بالتعبير عن ذلك.

ومساحة التضامن العربي مع الثورة السورية التي لم تكد تظهر، انحصر أغلبها بنشاطات صغيرة عابرة في البدء فقط، مع أن حجم الظلم والقهر والإجرام الذي يتعرّض له الشعب السوري غير مسبوق في تاريخ البلاد والمنطقة. إضافة لعدّة عوامل لعبت دورها في تشتيت أنظار الشعوب العربية عن هذه المأساة، كمشاغلتهم بمآسيهم الداخلية، والتي تلعب دوراً مكمّلاً لجهة ضرب كل أواصر الأخوة والتضامن في العلاقات ما بين شعوب المنطقة، لأن العلاج الأمني المعتمد من قبل الأنظمة، قائم أصلاً على خلق الحساسيات، وإيجاد كل أسباب الفرقة والتشرذم بين الشعوب العربية على مبدأ: "فرّق تسُد"، الذي يبدو أنّه حاضر في السياسات الحالية بفاعلية، أليس هذا ما حاولت، وتحاول بعض الدوائر الأمنية العربية فعله مستغلّة أزمة اللاجئين السوريين والفلسطينيين، وقد كان للإعلام دور رأس الحربة فيه؟.

أزمة اللاجئين التي لم يحدث مثلها في باقي الثورات الأخرى، مع أن حجم الإجرام الذي مارسه نظام القذافي على ثوار بلاده ومناطقهم، كان مشابهاً بعض الشيء لما فعله النظام السوري، إلا أنّها بقيت أزمة تحت السيطرة بسبب قصر الفترة التي اقتضتها عملية الإطاحة بالقذافي، إذ لم يسمح لها بالتمادي لتصل إلى ما وصلت إليه حال السوريين، إلا بما يبقي ثروات هذا البلد تحت السيطرة، وما يحتاجه ذلك من فوضى مخطّطة ومنظّمة.

أما أزمة السوريين، فاستعملت كشمّاعة، علّقت عليها كل المشاكل الأمنية في العالم. مع أنّه بقليل من التدقّيق، يتّضح البعد الطبقي في الصراع الذي تبذل جهود حثيثة لإخفائه بأبعاد أمنية بحت. فالصراع الطبقي، أخذ في هذه البنى الاجتماعية بالتحديد شكلاً أكثر تعقيداً من الأشكال الأخرى، إذ انعقد فيه الطبقي على الوطني، فأصبح أحدهما مدخلاً وشرطاً لتحقيق الآخر، وهو الذي يظهر أن للصراع في العالم العربي كلّه بنية واحدة تجمعه رغم الاختلافات، مركز الثقل فيها سوريا للأسباب المذكورة أعلاه من حيث أهمّيتها الجغرافية، وعمقها التاريخي الذي يتم العمل على ردمه من خلال هذه الحرب مرّة واحدة وإلى الأبد.

ظهور الأسباب الطبقية في هذه الأزمة مسألة خطرة، خاصة وأن العمل على ضرب كل ما يجمع الشعب السوري، واستحضار كل ما يفرّقه، ماضٍ على قدم وساق. تماماً كما عملوا على ضرب وتشويه مفاهيم كبرى، كالعروبة، والإسلام، والتاريخ، والديموغرافيا.. إلخ. وهي ليست أزمة سورية، إنّها أزمة تثبيت لسوابق، بدأت عملية اختبارها في سوريا، وقد تمتد أبعد منها إذا ما نجحوا في تثبيتها.

المعارضات السورية ومهمة الإنقاذ الوطني

د. حبيب حداد

من واجب كل طرف في المعارضة الوطنية السورية، وبعد انقضاء أربع سنوات على انطلاقة انتفاضة شعبها من اجل الحرية والديمقراطية، أن يراجع تجربته، وأن يواجه نفسه بالسؤال الأساسي :هل نحن نسير في الطريق الصحيح وهل نضطلع بالدور المطلوب الذي تستدعيه مهمة الإنقاذ الوطني ؟.

لقد مرّ كل طرف في هذه المعارضة خلال السنوات الأربع الماضية بتجارب متعددة من حيث الرؤية السياسية التي تبناها والمواقف التي اتخذها والخطاب الذي استخدمه والنتائج التي توصل اليها بنتيجة ذلك كله.

كل طرف في المعارضة ظلّ يكرر دائما أنه خاض كل تلك التجارب انطلاقا من قناعاته، أو ادعاءاته بأنه بذلك كان يتحمل مسؤولياته الوطنية، ويسهم في تعزيز مسار الثورة نحو تحقيق أهدافها على أفضل وجه ممكن. لكن اذا تجاوزنا لغة الشعارات العامة والادعاءات الذاتية المجافية للحقائق وتحدثنا بلغة الواقع واستعرضنا بصورة موضوعية ممارسات معظم تلك الأطراف، وخاصة منها معارضات الخارج، نجد أنها كانت ومازالت تتخذ مواقف متباينة، وفي غالب الأحيان مواقف متناقضة من القضايا الأساسية المتعلقة بمسار الثورة والتي يتوقف عليها في النهاية مصير ومستقبل سورية.

وفي مقدمة تلك القضايا: الموقف من سلمية الحراك الشعبي، وهل كانت العسكرة خيارا مفروضا ولا بد منه، ومدى تجسيد الوحدة الوطنية في الحراك الشعبي والحرص على صيانتها ، وأهمية التعبير عن الهوية الوطنية في الخط السياسي وفي الخطاب الإعلامي، والتفريط بالقرار الوطني والانخراط في أجندات الدول الخارجية ،والأخطر من ذلك كله عدم توافق أطراف المعارضة على رؤية استراتيجية موحدة، وعلى برنامج عمل مشترك يحدد مهمات المرحلة الانتقالية نحو إنهاء نظام الفساد والاستبداد وبناء النظام الديمقراطي البديل.

وفي رأينا أن تلك القضايا التي أتينا على ذكرها نما هي نتيجة طبيعية ومنطقية لغياب أهم عنصر في توحيد مواقف القوى الوطنية السورية المعارضة ألا وهو عدم الاتفاق على طبيعة البديل الذي ترمي لتحقيقه، أي عدم الاتفاق الجدي على ماهية الدولة المدنية التي تنادي بها كشعار عام، لكنها تختلف وتتناقض حول مضمونها ومقوماتها، فهل هي الدولة الديمقراطية الحديثة أم هي دولة اسلامية، دولة موحدة أم فيدرالية، دولة مركزية أم لا مركزية اداريا؟.

هذه المسائل ما تزال تشكل تناقضات في مواقف العديد من القوى الوطنية السورية، كما أن استمرار هذا الوضع قد أدى الى نتيجتين خطيرتين، أولهما :استفحال وتفاقم المحنة الوطنية الوجودية التي تعيشها سورية، والتي تشابكت مع أزمات المنطقة كلها، والثانية استمرار تشرذم وتعارض وقصور القوى الوطنية في الخارج وفي الداخل وعلى صعيد الحراك الشعبي والمسلح عن الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها الوطنية .هكذا يستمر المأزق الوطني الذي تعيشه بلادنا حتى اليوم، حيث الشعب بين مطرقة النظام وجرائمه المتواصلة وبين سندان المجموعات الإرهابية التكفيرية: داعش وجبهة النصرة وأخواتها، وحيث تتلاحق فصول المأساة السورية أمام مرأى العالم كله من دون توقف قوافل الضحايا والمشردين والنازحين، ودمار يطال كل البنى التحتية، وكل جوانب حياة المجتمع السوري.

ترى هل هناك بارقة أمل تلوح في الأفق القريب، في أن تستجيب القوى الوطنية الديمقراطية السورية لصحوة الوعي والضمير فتبادر دون إبطاء إلى توحيد مواقفها وجهودها مستفيدة من دروس وعبر السنوات الأربع الفائتة ؟ فتقلع عن المراهنة على التدخل العسكري الخارجي ، وتحرر إراداتها من أسر الأجندات الإقليمية والدولية التي ارتبط بها العديد منها ؟ وهل تدرك وتقر هيئات المعارضة في الداخل والخارج أن أيا منها لا يمثل ارادة الشعب السوري إلا بقدر ما يكون صادقا مع نفسه ومع حقائق الواقع المعاش فيقتنع أن استكمال وتتويج دوره الوطني يكون بتضافر كل الجهود الواعية المخلصة لتوحيد رؤية وبرنامج عمل جميع القوى الوطنية الديمقراطية السورية من خلال مؤتمر وطني عام نسعى جميعا لانعقاده في أقرب الآجال، بعد توفير كل شروط ومستلزمات نجاحه؟ وهل يظل الائتلاف الوطني الذي يشكل تطور موقفه نحو تبني الحل السياسي الوطني على أساس وثيقة جنيف 1 ببنودها الستة كحل وحيد للمسالة السورية معطى إيجابيا بلا شك، هل يظل متمترساً بمواقفه ، ويدور في الحلقة المفرغة، فيتعامل مع وحدة العمل الوطني الديمقراطي على أنها جزء من ترتيب أوضاعه الداخلية ورهن بتجاوز أزمته البنيوية المستعصية؟ ينبغي أن تعلن كل جماعة سياسية وكل هيئات المجتمع المدني والنخب الثقافية والفكرية موقفها الواضح من هذه المسألة المركزية، والتي تشكل نقطة الانطلاق نحو مرحلة نوعية جديدة في أوضاع المعارضة السورية، بل وفي مستقبل الشعب السوري المنشود، والذي دفع من أجله أغلى الأثمان وقدم أجل التضحيات. هذه هي في رأينا، المهمة المركزية على طريق الإنقاذ الوطني وتحقيق مطالب شعبنا في الحرية والديمقراطية والوحدة.

وهذه المهمة هي التي أرسى لقاء القاهرة الوطني التشاوري الذي انعقد في القاهرة في الأسبوع الأخير من شهر يناير الماضي الخطوة الجدية في الطريق الصحيح لإنجازها، وذلك من خلال المؤتمر القادم.

نقول ذلك مع إدراكنا لبعض السلبيات والهنات التي شابت انعقاد هذا اللقاء التشاوري الهام والتي لابد من تداركها مستقبلا ، هذا اللقاء الذي يعتبر في تقييم الكثيرين أنه أنجح مؤتمر للمعارضة السورية منذ انعقاد المؤتمر الوطني الأول لها أوائل أيلول عام 2012 في القاهرة، فهل تستجيب القوى الوطنية الديمقراطية السورية، وهيئات المجتمع المدني لنداء القاهرة فتلتقي في المؤتمر الوطني العام منتصف نيسان القادم، فتتجاوز حالة الفرقة والعطالة وترسي قاعدة الانطلاق التي لا بد منها لمواصلة الطريق نحو سورية المستقبل ونحو ربيع دمشق الذي طال انتظاره.

في الحرية ومفهومها عند محمد عبده

■ حكم عاقل

من خلال فكرة الحرية في الإسلام بالموقف من علاقة الإنسان بالله والعالم، وتحدد مدى قدرة الإنسان على أفعاله ومسؤوليته عنها. وقد برز التنظير لها بداية في أخذ الأنساق المعرفية والمنهجية للفكر العربي الاسلامي وهو علم الكلام.

تعددت مواقف الفرق الكلامية من الحرية وتفسيراتهم لها كمفهوم. فذهبت الجبرية إلى التأكيد على قدرة الله المطلقة وأنه خالق أفعال العباد من خير وشر، فرأت في أبرز صورها المعروفة بـ «الجهمية» (نسبة الى الجهم بن صفوان)، أن الثواب جبر، والعقاب جبر، وأن الله خلق المؤمنين مؤمنين والكافرين كافرين، وأن كل شيء مقدر سلفا والبشر مجرد منفذين لمشيئة الله. وبررت ذلك، بأنه لو افترضنا أن الإنسان حر، يكون خالقا لأفعاله، وبذلك يكون شريكا لله في عملية الخلق، وهذا شرك ومنافى لوحدانية الله. ويؤكد ابن صفوان على أن الإنسان مجبر فى أفعاله وليس حراً فيها، وإذا كان يعتقد أنه حر فى اختيار أفعاله فهذه الحرية وهمية، وما هو إلا ريشة في مهب رياح القدر الإلهي.

رأت الاشعرية أن الفعل الانساني هو محصلة لخلق الله وكسب العبد الذي هو اقتران للفعل الإلهي، أي أن هناك تلازم واقتران بين نية العبد من جهة وخلق الله للفعل من جهة أخرى، حيث أن النية هى التى يترتب عليها صفة الحرية، وهى التي يترتب عليها الثواب والعقاب. فالكسب خلق من الله، لكن الكسب للإنسان على حسب النية، بينما اتفقت الماتريدية مع الأشعرية في نظرية الكسب، إلا أنها خلافاً للأشعري لم تجعل الكسب مجرد اقتران بالفعل بل قدره حقيقية.

حركة الاعتزال، بصيغها المختلفة، أسندت الفعل والإرادة إلى الإنسان، فالعدل الإلهي يقتضي أن يكون للإنسان القدرة على الفعل والاختيار بين الخير والشر. وهكذا يتوصل المعتزلة إلى صيغة فكرية متقدمة في فهم حرية الإنسان، فرتبوا على ذلك إن الإنسان خالق لأفعاله، حيث يقتضي العدل الإلهي أن يثاب المحسن ويعاقب المسيء، لكن شرط ذلك أن يكون للإنسان القدرة على الفعل والاختيار بين الخير والشر، إذ لو كان الإنسان مجبوراً على فعله لكان محاسبته عليه ظلماً، والله تعالى منزه عن نسبة الظلم إليه. وذهبوا أيضا إلى أن الحسن والقبح ذاتيان في الأفعال، فالخير والشر هما صفتان للأفعال، لا لأن الشرع أمر أو نهي عنهما. وأن الشرع يأمر بالفعل لما فيه من حسن وينهى عن الفعل لما فيه من قبح.

في حقل الفلسفة يميز ابن رشد بين عالمين: عالم الإرادة الداخلية، وهو متروك أمره للإنسان فى حدود الأسباب التى قدرها الله فى العالم الخارجى، وعالم الأسباب والظواهر الخارجية، وهو العالم الذى قدره الله بمشيئته الإلهية ووضع فيه الأسباب والعوائق التى تعرف باسم القدر. والأفعال الإنسانية لا تتم إلا اذا اتفقت مع عالم الأسباب والظواهر الخارجية. وارتباط العالمين معا يحقق حرية الإنسان دون تعارض مع مفهوم القدر الإلهى.

انتقد محمد عبده «عجمنة» الإسلام «كان الإسلام ديناً عربياً ثم لحقه العلم فصار علماً عربياً بعد أن كان يونانياً، حتى سيطر الترك والديلم وغيرهم ممن لم يكن لهم ذلك العقل الذي راضه الإسلام، والقلب الذي هذبه الدين، بل جاءوا إلى الإسلام بخشونة الجهل، يحملون ألوية الظلم فلبثوا ثوبه على أبدانهم، ولم ينفذ منه شيء إلى وجدانهم فمالوا على العلم وصديقه الإسلام ميلتهم. أما العلم فلم يحفلوا بأهله، وقبضوا عنه يد المعونة ... ثم ليضعوا للعامة في الدين ما يبغض إليهم العلم ويبعد بنفوسهم عن طلبه ودخلوا عليهم وهم أغرار من باب التقوى وحماية الدين، وزعموا أن الدين ناقصاً ليكملوه. فاستعاروا للإسلام ما هو منه براء».

يحاول الإمام محمد عبده أن يعيد إحياء تراث المعتزلة لاسيما في مفهوم الحرية، فيؤيد حرية الإنسان التي أكدها، العقل والشرع، فالإنسان الذي يمتلك العقل قادر على الاختيار بين الأفعال، كما تفترض الشريعة تلك الحرية وتقوم عليها لأن الأوامر الإلهية تفترض حرية الإنسان سواء في إطاعتها أو عصيانها، وأكدت الآيات القرآنية على أنه «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر». لكن تلك الحرية الإنسانية ليست مطلقة كما هي حال الإرادة الالهية، ذلك أن ثمة عوامل تحد منها. ومن هنا ينفي أن تكون الحرية شركا بالله، كما ذهبت بعض الفرق الكلامية. إذ ان الشرك يعني الاعتقاد بقدرة أخرى تفوق قدرة الله، لكن خلق قدرة العبد على خلق أفعاله (حريته) محدودة.

أما القضاء والقدر فيرى فيه أسبقية العمل الإلهي، أي علم الله المسبق لما سيحدث للإنسان، أو ما سيصدر عنه من أفعال، وهذه الأسبقية ليست باعثة للفعل وليست مانعة له أيضا، لكن تحققه ضرورة مستمدة من الواقع الذي كشفته تلك الأسبقية. ويؤكد على السعي، فالغريزة تدفع الحيوان إلى البحث عن رزقه، والإنسان يدفعه العقل والإرادة.

ومما لا يجعل الحرية مطلقة، ارتباطها بحرية المجموع، إذ تتحقق حرية الفرد من خلال واجبات ووظائف يؤديها لمجتمعه. فاهتم محمد عبده بالحرية السياسية والاجتماعية، ونادى بالحفاظ على حرية الرأي، التي هي حق المواطن في مناقشة القضايا العامة والتعبير عن موقفه منها. وحرية القول التي هي حق نشر الأخبار والأحداث والإعلام بها. وحرية الانتخاب، وهي حق المواطن في المشاركه في الحياة النيابيه سواء بالتقدم لشغل مقعد في البرلمان أم بالتصويت للمرشحين. كما ربط الحرية بتمدن المجتمع، إذ لا تتحقق الحرية السياسية إلا بعد أن يجتاز المجتمع لمرحلتين: الوجود الطبيعي والاجتماع أو التمدن.

تمسك عبده بالمضمون الاجتماعي للحرية فناصر الطبقة العاملة، ورفض النظام الطبقي الوراثي والتراتبية الاجتماعية. وقد عكست أفكاره في حينها طموحات الطبقى الوسطى التي شكلت حاملا اجتماعيا للفكر الحداثوي في عصر النهضة، لكن مشروع عبده الإصلاحي بقي إصلاحا نخبويا، وتراجع أمام التدين التقليدي والأصولية اللاحقة، وخضوع المنطقة العربية للهيمنة الاستعمارية.

اليمن على حافة الهاوية

موسى القلاب*

وداع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي للعاصمة اليمنية صنعاء، أسوأ بكثير من وداع «هرقل» الروم عندما غادر دمشق قائلاً: (وداعاً يا سوريا .. وداعاً لا لقاء بعده). يبدو أن الرئيس اليمني قد لا يعود الى اليمن الشمالي بعد اليوم قط. حيث اختلطت الأوراق وتعاكست التحالفات، وبدأت جميع الأطراف في اليمن، يبحث كلٌ عن مصلحته الذاتية ويبكي على ما ضاع منها، أما اليمن الموحَّد «فلا بواكي له».

ذكرتني صدفة لقائي مع رجل الأعمال اليمني – الكندي الجنسية « طه القربي» في مطار نيويورك الدولي في عام 1982، ثم أصبح صديقاً لي عن بُعد بالتراسل البريدي التقليدي لسنوات طويلة، وبعدها تفرقت بنا السبل كما تفرق اليمنيون بعد انهيار سد مأرب. حيث سألته آنذاك بصورة مباشرة وصريحة: «هل أنت من اليمن الجنوبي أم من اليمن الشمالي»؟ فرفض حتى اليوم ان يقول لي سوى «أنني من اليمن» فقط؟.

ايها الساسة المتناحرون في اليمن وغيرها من الدول العربية: لقد اغتلتم وحدة الشعوب والأوطان عنوةً مع سبق التخطيط والاصرار، وباسم الوحدة التي تعمدتم أن لا تبذلوا في سبيلها خطوةً واحدةً إلى الامام. وها نحن اليوم نحصد الشوك الدامي في اليمن والعراق وسوريا وليبيا، وربما في مصر ..والحبل ما زال «على الجرَّار». لقد تبين أن بعضكم خسر بعض الأشياء، لكن الشعب اليمني كغيره من شعوب المنطقة العربية التي ضربها طوفان الإرهاب والحرب الأهلية والفرقة والتقسيم والانقسام، هي التي تكاد تخسر كل شيء. ذلك لأنكم أصحاب القرار تحالفتم مع الشيطان في سبيل تدمير الشعوب التي عجزت عن التضحية بكم قبل أن تضحوا بها وبمستقبل أبناءها.

لقد دخل «اليمن السعيد» الذي لم يعد سعيداً منذ سقوط العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، بيد الحوثيين، في ما يشبه المتاهة التي لا يمكن التوصل إلى نهايةٍ لها بعد. تتهرب معظم الأطراف اليمنية المتصارعة من الحديث الصريح عن مستقبل اليمن، وكيفية إنقاذه من مستنقع الفوضى والدمار والسلاح والدماء. ربما خوفاً وخشيةً من نقمة ووحشية المليشيات المسلحة المتحكمة في زمام الامور، خصوصاً في ما يُعرف باليمن الشمالي.

لم يأتِ غياب وانهيار الدولة اليمنية بمؤسساتها العسكرية والأمنية بهذا الشكل المخيف، على يد مليشيات طائفية مسلحة، إلا نتاجاً طبيعياً للخلل البنيوي الكبير في هذه المؤسسات التي لم تعُد وطنيةً وملكاً للوطن الواحد. كانت البدايات اليمنية مريرة من عمر اليمن السعيد منذ عقود، بفعل المؤامرات والتكتلات التي شكّلت دولاً متناحرةً داخل دولة تظهر متماسكةً من الخارج، وهي في حقيقتها مفككة من الداخل!

فما هو الحل الأمثل للمأزق اليمني الراهن، بعيداً عن مقاربة هذه الإشكالية البنيوية المفككة منذ زمن طويل؟ عبثاً يضاف إلى عبث في ظل حروب وانقسامات قبلية ومناطقية وطائفية أصبحت كـ» الأميبيا» في حالة انقسام دائمة. جاء الانقلاب الحوثي نتيجةً للتصدع والولاءات المتنافرة في بنية الجيش والأجهزة والقوى السياسية اليمنية خصوصاً بعد ثورة 11 فبراير2011.

حنث الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بوعده للمبادرة الخليجية التي لم يتبقى منها سوى خلفه عبد ربه منصور هادي، المحتجز من قبل المليشيات الحوثية بتعاليم من طهران، والذي جرى تهريبه سراً في جنح الظلام من قصره الرئاسي في صنعاء إلى عدن عاصمة اليمن الجنوبي، التي خجل يمنيون شرفاء من أن يعترفوا بيمن مقسم شمالي وجنوبي.

اصبحت السياسة في عالمنا العربي فجةً بشعةً كلعبة القمار، من خلال المراهنة على دماء الشعوب والأبرياء والأطفال والنساء والشيوخ والمرضى والمخدوعين. للأسف الشديد يلوح في الأفق اليمني حرب « داحس والغبراء من جديد». فلا الحوثيون ولا شريكهم علي عبد الله صالح بصفته القبلية، قادرون على حسم معركة وحدة اليمن. ولا هادي منصور ومحافظات الجنوب والوسط والشرق قادرون على حسم هذه المعركة. فتنظيم القاعدة يتربص بالمرصاد في الشمال والجنوب على حدٍ سواء. لقد تم تبادل الخنادق والبنادق في اليمن تحضيراً لمعركة التدمير، وليس لإنقاذ المصير في اليمن.

يبدو أن المبعوث الأممي في اليمن « جمال بنعمر» مثله مثل المبعوث الدولي في سوريا «ديمستورا»، إذْ كلاهما يلعبان في الوقت الضائع المتبقي، وهم يدركون أن الحمل ثقيل وأعرض من أكتافهم النحيلة. أما الموقف الدولي والأمريكي فهو كـ»الخرزة» لا يُعرف بطنها من ظهرها، حتى الآن. إذْ يدين وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري بشكل صريح إيران أنها هي من أسقط التوافق اليمني على حل سياسي، بدعم الحوثيين مادياً ومعنوياً ولوجستياً، لكنه بنفس الوقت يتبادل الابتسامات المصطنعة مع وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف.

من هنا ندرك أن المواقف الدولية من سيناريوهات الربيع العربي مختلفة عن بعضها البعض، خصوصاً تجاه الوضع في اليمن التي توشك على العيش في سيناريو دموي مرعب وطويل المدى.

كما أن جميع المعنيين في ملف ومستقبل اليمن يحترفون منهج الاختلاف والصراع ولا يرغبون في الالتقاء والتوافق على صيغة مقبولة حول مستقبل بلد موحد من أجل شعب يمني موحد.

فالوضع اليمني الراهن لا يوحي بأمل لحل مستقبلي مشرف، بسبب تعقيدات المواقف الداخلية والإقليمية والدولية. من هنا أصبحت نتيجة سقوط النظام اليمني في صنعاء أو في عدن أو في تعز وعدم سقوطه واحدة، وهي: مستقبل غامض قد يكون لأي طرف فيه حصة، في حين لن يكون للشعب اليمني ككل أية حصة. ثمة سؤال كبير لا يخطر على بال معظم اليمنيين المتناحرين في هذه الأيام الحالكة السواد وهو: من يستطيع أن يبني اليمن بعد دمارها وانهيار اقتصادها ؟ هل هو نظام سياسي حالي منقسم ومتعدد الأوجه ومترنح، أم نظام جديد هجين مفلس يفقد ساعة الزمن وبوصلة الاتجاهات، أم مستقبل بلا نظام ويعني ذلك استمرار القتل والدمار والحرب.

*عميد (م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

أسئلة في مواجهة أخطر الأوهام

■ د. عبدالله تركماني *

بعد النكبة العربية المتجددة والنتائج المخزية للتنمية الإنسانية على مدى العقود الماضية، بات واضحاً وضرورياً حاجتنا إلى مواجهة الذات بمصداقية وعقلانية، من أجل تجاوز السلبيات التي تنتشر في بنياننا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والعمل بكل جهد مخلص لإصلاحها، بما يحقق الصالح العربي العام، وحتى يمكن التعاطي المجدي مع المخاطر التي نتعرض لها اليوم، وما قد ينتج عنها من تداعيات.

فثمة ثقافة بكاملها تحتاج إلى المساءلة، بمرجعياتها ومؤسساتها ونماذجها ورموزها وإعلامها وخبرائها، هي ثقافة المكابرة وتبجيل الذات والثبات على الخطأ والتستر على الآفات والهروب من المحاسبة، فضلاً عن القفز فوق الوقائع والخوف من المتغيّرات والتعاطي مع المستجدات بالقديم المستهلك، بل بالأقدم أو الأسوأ من المفاهيم والتقاليد أو الوسائل والأدوات والمؤسسات.

إننا نتهرب من تحمّل المسؤولية وإلقائها على الغير، ونتحدث عن المؤامرات التي تدبر من الخارج لتغطية العجز عن التدبير في الداخل، ولا نقر بالهزيمة لكي نتعلم من الأخطاء ونستفيد من التجارب والشواهد. هذا دأبنا في مساعينا: نتستر على الآفات التي هي أصل المشكلة، نرجئ فتح الملفات التي تحتاج إلى الدرس والنقد، نعمل على تحصين الأنظمة التي تنتج الهدر والفقر والقهر والعبودية والفساد.

إنّ القضايا التي ينبغي أن تكون محور تفكيرنا اليوم كثيرة جداً وتكاد تحتل جميعها مرتبة الأولوية، وهنا مصدر الصعوبة التي لا غنى لنا عن أن نواجهها بشجاعة. ونكتفي، هنا، من هذه القضايا بالعناوين الآتية، التي نقدمها في صيغة تساؤلات: ماذا أعددنا لكي نواجه الحقبة الداعشية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وخططاً للحاضر والمستقبل ؟ ما هي الدروس التي ينبغي استخلاصها من مآلات ربيع الثورات العربية، بدءاً من مراجعة نقدية للماضي، وصولاً إلى رسم خطة للحاضر والمستقبل ؟ هل تتوافر شروط حقيقية لصياغة مشاريع ديموقراطية للتغيير، تحول دون احتمال قيام مشاريع ظلامية أو حروب أهلية تغرق بلداننا في المزيد من التأخر والمزيد من الأزمات ؟ مَن هي القوى المؤهلة لصياغة تلك المشاريع الديموقراطية، وما هي أدواتها وما هي قدراتها على جعل تلك المشاريع قادرة على الاستناد إلى حاضنة اجتماعية تكفل نجاح المشروع الحداثي، بعد كل الخيبات التي أصيبت بها مشاريع التغيير في الحقبة الماضية؟ ما فائدة الشعارات المضخمة إذا كنا لا نستطيع حمايتها ؟ وهل تستطيع الدول التي لا تمارس الإصلاح والديموقراطية بأن تبقى على حالها دون إصلاحات وتغييرات وتجديد ؟ وهل تقبل المجتمعات العربية بأن تحكم بشعارات بينما تحرم من الخبز والحقوق وأسس الحرية والاحترام ؟

للأسف في مراحل انعدام الوزن يصبح التعلق بأشباه الحلول وأنصافها هدفاً في حد ذاته من دون التقدم أبعد من ذلك ولو بخطوات قليلة، في مثل هذه الحالات تبدو الأوهام وكأنها حقائق أو حلولاً دائمة يزيدها سخونة الوضع الملتهب والتناول العشوائي من قبل وسائل الإعلام دفعاً وتثبيتاً.

وطالما أنّ الوضع العربي يراوح مكانه بالصورة التي نرى، فإنّ هذه الأوهام ستظل في دائرة الوعي العربي وستعيد إنتاج نفسها المرة تلو الأخرى. ومن هذه الأوهام على سبيل المثال لا الحصر: استخدام الأيديولوجيا، بما فيها الدين، كسلاح، والاعتقاد بأنّ الحرب التي يشنها الغرب في مناطق تهديد مصالحه حرباً دينية.

أما الوهم الثاني الذي يمارسه الكثير أو يلجأ إليه، عند احتلاك الوضع وتأزم الأمور، هو هجاء الأنظمة والحكومات، وربما التعرض للحكام كأشخاص، وهو وهم لأنه لا يغيّر من الحال شيئاً لأنّ جميع أنظمتنا على مر تاريخها ظلت عاجزة، مع الاختلاف في النسبة والنوايا، فالقضية ليست في إبدال النظام والأشخاص بقدر ما هي في إنتاجه من الداخل. أ

والوهم الثالث هو الاعتقاد بأنّ حركة الشارع العربي أو تحريكه هو ما يمكن أن يحدث التغيير المطلوب وبالصورة المطلوبة، قد يكون ذلك صحيحاً في المجتمعات الديمقراطية، أما بالنسبة لنا فالشارع العربي لم يصل بعد إلى مستوى رأي عام فاعل يقدم بدائل أخرى آمنة ومقبولة. ما نشهده الآن هو غضب الشارع العربي لامتهان كرامته وهو أمر مطلوب ومشروع، ولكنّ تحويله إلى مشروع سياسي أو مجتمعي أمر آخر، ويتطلب آليات أخرى لم يتم إنشاؤها أو تأصيلها حتى الآن.

إذن لا مفر من تفكيك مقولات الخطاب السياسي العربي من أجل إجراء تغيير جذري، يقلب الأسس الفلسفية التي يقوم عليها، تغيير تكون نتيجته التحول إلى خطاب ديموقراطي مع الذات ومع الآخر ومع المجتمع ومع الواقع ومع التاريخ. ديموقراطي مع الذات بصفتها مالكة قرارها ومصيرها ورهاناتها وحقها في التحدي والرفض والمساءلة، وديموقراطي مع الآخر باعترافه به كآخر وكمختلف، لا من باب التسامح والتعايش، وإنما من باب الإيمان بالتعددية في التعاطي المجدي مع الأسئلة والتحديات التي يطرحها الواقع بكل ما فيه من غنى وتعقيد. وديموقراطي مع المجتمع في تعامله معه باعتباره الصورة الحية لنضالات الأفراد والجماعات وتوقها ومخاوفها ورغباتها ودأبها اليومي، وليس كحقل تجارب للأيديولوجيا وأوهامها ومشروعاتها. وديموقراطي مع التاريخ في النظر إليه بصفته حركة وتحولاً وصراعا، وليس باعتباره مرآة لأفكار ومبادئ وأحكام الخطاب السياسي وبرهاناً على صحتها وتكراراً أبدياً لها.

الأجدى لنا أن نعمل على أنفسنا لكي نتغيّر، بتفكيك جهلنا المضاعف بطبقاته السميكة وغرفه المعتمة وصناديقه السوداء. وذلك يتوقف على ما نملكه ونصنعه ونقدر على إنجازه، أي على ما نجترحه من الإمكانات التي تتسع معها الخيارات وتتغيّر الوضعيات. فالواقع يتغيّر بخلق وقائع جديدة تتسع معها رقعة الإمكان، بقدر ما تتغيّر طرق تعاملنا مع ذواتنا ومع الغير والعالم.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي